

لماذا فشل الحوار الوطني اليمني الشامل 2013 في منع الصراع ؟

دراسة تحليلية لنظرة منظمات المجتمع المدني اليمنية حول فاعلية مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن
2013-مقارنةً مع بعض الحوارات السياسية اليمنية (شمال اليمن وجنوبه 1962-2013)
والإقليمية والدولية (تونس-العراق-أفغانستان)

الدكتور/موسى عليا

مشرف الفريق الهولندي-اليمني-البحثي

جامعة رادبوت-هولندا ومؤسسة أوام للتنمية-اليمن

Radboud University Nijmegen-Netherlands & AWAM-Yemen

Email: m.elayah@maw.ru.nl

Mobile: +31 650 250 129 Tel : +31 (0) 24 361 2377

الفريق البحثي الهولندي:

د. موسى عليا د. لوك فان كامبين د. لاوو سخبلين

الفريق البحثي اليمني:

د. بلقيس أبو اصبغ د. بكيل الزنداني د. أحمد الماوري

هذا الملخص ألقى الضوء على أهم النتائج التي توصل إليها مشروع بحثي ممول عن طريق المؤسسة البحثية العليا وجامعة رادبوت في هولندا بالتعاون مع مؤسسة أوام للتنمية-اليمن. كُرس هذا المشروع البحثي لرصد وتحليل وجهات نظر منظمات المجتمع المدني في اليمن حول فاعلية مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن الذي عُقد في العام 2013 وأستمر حتى بداية العام 2014. في هذا المشروع البحثي تم إعتداد المنهجية التالية: أولاً: تم عمل دراسة مكتتبية من خلالها تم رصد وتحليل كل الدراسات البحثية والتقارير الدولية السابقة التي قيمت وحللت موضوع الحوار الوطني الشامل في اليمن، والمقدرة بعدد 80 دراسة وتقرير، والتي كُتبت معظمها عن طريق علماء وخبراء دوليين. ثانياً: تم تنفيذ مقابلات مع 50 منظمة من منظمات وشبكات المجتمع المدني التي تُغطي كافة المحافظات اليمنية، وتم تحديد نصف هذا العدد من المنظمات التي كان لها علاقة مباشرة مع مؤتمر الحوار الوطني، والتي أختيرت لكي تكون من ضمن المشاركين الرئيسيين في عملية الحوار الوطني الشامل، وكذلك المنظمات الوسيطة الأخرى التي كان لها دور مساند وداعم من خلال العديد المهام التدريبية والإستشارية التي طُلب منها كي تؤديها، والنصف الأخر من المنظمات المراقبة والمستقلة أو التي لم يكن لها أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع مؤتمر الحوار الوطني الشامل. ومن المعلوم أن فريق البحث اليمني - الهولندي قام بعمل المقابلات في إبريل نيسان لسنة 2015 ويناير كانون الثاني لسنة 2016 في الوقت الذي كانت تشتعل فيه نيران الحرب الداخلية في مناطق متفرقة من البلاد وفي خضم معارك التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية (عمليات عاصفة الحزم). ثالثاً: بناءً على الدراسات السابقة، تم تنفيذ مقارنات تحليلية بين مؤتمر الحوار الوطني في اليمن والحوارات السياسية التي تم عقدها في شمال اليمن (1962-90) وجنوبه (1967-90) وما بعد الوحدة اليمنية (1990) من ناحية، وحوارات وطنية تم عقدها مؤخراً: أقليمياً (تونس والعراق) ودولياً (أفغانستان) من ناحية أخرى.

من إجمالي ما تم الوصول إليه من استنتاجات و مخرجات في هذا المشروع البحثي بأن هناك تباين على نطاق واسع في الرؤى حول مدى فاعلية الحوار الوطني في اليمن بين منظمات المجتمع المدني المختارة في هذا البحث والدراسات الدولية السابقة التي قيمت وحللت الحوار الوطني الشامل في اليمن. وفي مقابل كان هناك أوجه التشابه والإختلاف بين الحوارات اليمنية السابقة والحوارات الوطنية اليمنية الشامل 2013، وكذلك مع الحوارات الإقليمية والدولية المحددة سابقاً. من أهم مخرجات هذا المشروع البحثي أربعة مقالات علمية: (1) المقال الأول تناول وحلل الحوارات اليمنية في الشمال والجنوب وبالتفصيل وانتهى بمقارنة هذه الحوارات مع الحوار اليمني الشامل 2013. (2) كُرس المقال الثاني لمقارنة الحوار الوطني في اليمن 2013 مع الحوار التونسي 2013 منطلقاً من منهجية البدايات المتشابهة والنهايات المختلفة. (3) تعامل المقال الثالث مع أوجه التشابه والإختلاف بين الحوار الوطني في اليمن والحوارات في كلاً من العراق وأفغانستان. (4) وأخيراً المقال الرابع خُصص لتقديم النظرة النقدية لمنظمات المجتمع المدني في اليمن حول جوانب القوة والضعف والدروس المستفادة من الحوار الوطني الشامل في اليمن 2013.

أهم جوانب الضعف

- **الشفافية:** غياب الشفافية في إجراءات إختيار أعضاء مؤتمر الحوار الوطني، وسيادة الأهواء السياسية الحزبية والاجتماعية -التحيزية في تحديد خارطة المشاركين.
- **خلل في ميزان القوى:** الفشل في تحييد وتجريد الجماعات المسلحة قبل بداية المؤتمر (التهديد بالعنف المسلح تسبب في خلخلة ميزان القوى في مؤتمر الحوار الوطني بل وفي تحديد مساره).
- **بناء الثقة:** غياب مفهوم بناء الثقة بين المجموعات المتفاوضة والمتصارعة قبل إنطلاق مؤتمر الحوار الوطني كمرحلة بناء أساسية من مراحل الحوار، والفشل في خلق التزام فعلي من قبل الوفود المشاركة في العملية التفاوضية برمتها. بعض الوفود المشاركة لم تكن منخرطة و مشاركة بشكل جدي، ولكنها في العكس شاركت من أجل فقط عرقلة الجهود التفاوضية أو من أجل الحصول على أموال (مخصصات ضخمة صرفت في الحوار الوطني).
- **الأجندة:** غياب الإختيار الجيد للأجندة، والإجراءات الغير موائمة لطبيعة القضايا المطروحة للنقاش، وخصوصاً الجمع بين القضايا المصيرية(الجنوب-صعدة-بناء الدولة) وغير المصيرية في آن واحد، وبالتالي تم الخوض كثيراً في القضايا الهامشية وترك القضايا الحيوية التي يمكن أن تركز عليها المصالحة الوطنية.
- **القيادة:** عدم تمتع مؤتمر الحوار الوطني بقيادة ديمقراطية، والميل كلياً في إتجاه مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في تحديد مسار القضايا المصيرية.
- **التنفيذ:** عدم وجود آليات لتنفيذ مخرجات مؤتمر إلى الواقع (عدم وجود أية ضمانات تنفيذية من قبل الجماعات المتصارعة والمتحاوره في نفس الوقت).

أهم جوانب القوة

- **الشمولية:** شارك في مؤتمر الحوار الشامل العديد من القوى السياسية والاجتماعية الصاعدة مع الربيع العربي. منها (الحوثيون، الحراك الجنوبي، المرأة والشباب والفئات الأخرى الأكثر تهميشاً في المجتمع)، والتي حُرمت لفترة طويلة من أي مشاركات وطنية فاعلة من قبل القوى السياسية والاجتماعية التقليدية.
- **الإعداد:** مؤتمر الحوار الوطني الشامل تم الإعداد له جيداً وحُظي بدعم المجتمع الدولي، علي الصعيدين المادي والسياسي.
- **التقارب:** مجرد جلوس الفصائل السياسية والاجتماعية المتصارعة معاً على طاولة واحدة لمناقشة التحديات التي تواجه البلاد بما فيها المسائل الخلافية، هو نجاح بحد ذاته.
- **قاعدة مستقبلية:** توصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل لإجماع وطني بخصوص معظم القضايا الوطنية محل الخلاف، حيث أصبحت مقررات المؤتمر نقطة بداية لأي إتفاقات وحوارات سلام مستقبلية في اليمن.

أختلاف وجهات نظر المحلية والدولية

- العديد من العلماء و الباحثين الدوليين والمهتمين بعمليات بناء السلام في دول الصراع يرون بحتمية فشل مؤتمر الحوار الوطني في اليمن (معتبرين عملية بناء السلام في اليمن كهذه بإنها أدت إلى تبيد الموارد وزيادة حدة التوترات)، ومعللين ذلك بما عانته و ما تعانيه الدولة اليمنية من إرهابات، الوضع الأمني المتأزم، والإقتصاد المنهار. وفي المقابل توصلنا إلى عدم وجود مثل هذه الأفكار التشاؤمية داخل أوساط منظمات المجتمع المدني في اليمن، هناك وجهات نظر مختلفة: معظم منظمات المجتمع المدني تعتقد بأن الحوار الوطني الشامل كان ولا يزال الطريق الأوحده للخروج من حالة الحرب والتأزم وبالتالي تنسيق وعقد الحوار الوطني كان أمر لا مفر منه بل يستحق السعي للوصول إليه من قبل الجميع الجهات المتصارعة والداعمة لعملية السلام في اليمن.
- تشير جميع الدراسات والتقارير الدولية السابقة حول الحوار الوطني في اليمن إلى غياب الإجراءات الإرشادية مع وجود جدول زمني غير واقعي لعملية بناء السلام في البلد. غير أن منظمات المجتمع المدني لا تبدي أية استياء من هذا الوضع، بل ترى بأنه يمكن تجاوز كل هذه العقبات.
- تنتقد جميع الدراسات والتقارير الدولية السابقة المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية تُعد اتفاقية سياسية اعلنتها دول الخليج في 3 أبريل 2011، لتهدئة ثورة الشباب اليمنية. وذلك بسبب عدم خلقها واقع تفاوضي جدي أو أنها قُدمت كحماية لمراكز القوى التقليدية التي عبثت بالبلاد لفترة طويلة، وبالتالي كان للمبادرة الخليجية دور سلبي كبير في عملية الحوار الوطني كون الحوار الوطني برمته بني عليها، بعض الدراسات أشارت إلى أن المبادرة الخليجية تُمثل الآلية التي أدت إلى تدمير اليمن. تختلف منظمات المجتمع المدني المحلية في اليمن مع وجهة النظر هذه وتحمل الأخطاء على تدخل بعض القوى الإقليمية مثل إيران والمملكة العربية السعودية عوضاً عن ذلك.

منظمات المجتمع المدني داخل مؤتمر الحوار الوطني الشامل وخارجه

- شككت منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار الوطني في شرعية أعضاء الحوار الوطني والذين تم اختيارهم من قبل المكونات الاجتماعية والسياسية والشبابية المختلفة. كان هناك استهجان كبير لدى منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار الوطني نظراً لغياب التشاور المسبق في ساحات علنية ومحلية وبشكل واسع عند عملية اختبار أعضاء الحوار الوطني لكي يضمن عليهم الشرعية المحلية والوطنية.
- على الرغم من وجود حالة متعمقة من الإستقطاب الكلي بخصوص دور وسائل الإعلام في تغطية أحداث مؤتمر الحوار الوطني، إلا أن هناك حالة من الإنطباع الإيجابي بين أوساط منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار بينما منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار تُلقي اللوم على وسائل الإعلام الحزبية والرسمية كونها كانت متحيزة وينقصها المعلومات والشفافية أمام المجتمع وخصوصاً في المستويات المحلية.
- من الواضح أن منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار تشعر بإمتنان أقل من منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار تجاه جودة الترتيبات الخاصة بالمؤتمر منذ بداية التجهيز له، كما أن هناك تشكيك من قبلها تجاه مخرجات الحوار الوطني، خصوصاً في إستحالة تطبيقها كونها لم تلامس واقع اليمن كلياً.
- منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار تُعد أكثر نقداً من منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالدور السلبي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة.

نقاط الاختلاف الأساسية الواردة في الدراسات والتقارير الدولية المنشورة

أهم النقاط الجديلة داخل المجتمع المدني في اليمن

- سبق مؤتمر الحوار الوطني الشامل عقد سلسلة من الحوارات القصيرة/ والمقتضبة في الستينات من القرن الماضي في شمال اليمن وجنوبه، وأيضاً عُقدت سلسلة من الحوارات المطولة والأكثر إتساعاً قبل وأثناء الحرب الأهلية في العام 1994 وقبل أحداث الربيع العربي (2006-10). لكن يظل هناك استثناء واحد وهو حوار عام (1967) في مدينة حرض بين الجمهوريين والملكيين في شمال اليمن، وبحضور مباشر من قبل طرفي الصراع الإقليميين المملكة السعودية وجمهورية مصر، الذي حقق سلام عام 1970م ونوعاً من الاستقرار النسبي، خلاف ذلك كل الحوارات اليمنية أنتهت بحروب أهلية ولم تحقق أين من هذه الحوارات الإستقرار والسلام في البلاد.
- بعض القوى الإقليمية التي لها تأثير في الداخل اليمني ومنها الضالع مباشرة في الصراع الدائر حالياً، عليها الدخول مباشرة في عملية الحوار كما تم في الحوار عام 1967 ولما له من أهمية في إيجاد حلول واقعية للصراع الدائر في اليمن.
- الحوار الوطني الشامل 2013 يَتَمَيُّزُ عن بقية الحوارات السابقة من حيث الحجم، وتنوع المشاركين (بما في ذلك النساء والشباب)، وإتساع القضايا المشمولة، جلسات عامة ومشهد عام، ومستوى أكثر من الشفافية.

في السياق اليمني

- مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2013 واجه مروحة من التحديات و التهديدات من قبل العديد من الجهات منها القوى القبلية والتقليدية السياسية، القوى ذات الارتباطات الخارجية مثل القوى الطائفية المؤدلجة والجهاديين والإرهابيين والإنفصاليين في آن واحد.
- هناك بعض الأهداف المشتركة بين الحوار الوطني اليمني الشامل (2013) والحوارات الوطنية في أفغانستان (2002) والعراق (2008)، ولكن في الحوار الوطني الشامل في اليمن وجدنا إهتمام أقل بعملية المصالحة الوطنية (القضية الجنوبية، صعدة) بين الأطراف المتصارعة كمتفاح أو مدخل للحوار برمته كما كان في الحالة (الأفغانية). وإختلاف من ناحية توزيع الموارد في إطار النظام الفدارالي في اليمن كم تم في الحالة العراقية (حصيلة البترول العراقي).
- يختلف مؤتمر الحوار اليمني الشامل (2013) عن الحوار "الرباعي" في تونس للعام (2013)، كون الحوار التونسي جاء بمبادرة من منظمات المجتمع المدني القوية في تونس (بما فيها نقابة العمال والموظفون)، ولم يكن مفروض من قبل قوى خارجية كما هو الحال في الحوار الوطني اليمني (2013). كما أن الحوار الوطني التونسي تميز بمناقشة عدد قليل من القضايا الوطنية وفي قاعات مغلقة وذلك بعد عملية بناء الثقة بين الأطراف السياسية ذات التوجهات الإسلامية والليبرالية.

في السياق الإقليمي والدولي

دروس مختارة للحوارات السياسية المستقبلية في اليمن

- لا بد من بذل جهود كبيرة في عملية إختيار المشاركين في مؤتمر الحوار، لا بد من تضمين النخبة المثقفة، القادة السياسيين والاجتماعيين في المستويات المحلية، والتأكد من وجود تمثيل واسع من محافظة صعدة يضم كل الفعاليات الاجتماعية والسياسية في هذه المحافظة، وكذلك إستمالة كل قادة الحراك الجنوبي ليكونوا جزء من الحوار الوطني. بمعنى آخر، في أي حوارات مستقبلية في اليمن لا بد من الحذر عند أختيار المشاركين؛ بحيث يشمل الحوار النخبة الفكرية المثقفة، الرجال الأقوياء في المستويات المحلية، وضمان تمثيل واسع لجميع الفعاليات السياسية والاجتماعية من صعدة والحراك الجنوبي. وفي المقابل، لا بد من أستبعاد كامل لجميع أعضاء الجيش من الحوار، وعلى أن تكون عملية الإختيار أكثر شفافية.
- لا بد من بذل جهد أكبر لإدراج الحكومة (البيروقراطية) في عملية الحوار حتى نتجنب غياب الدعم الحكومي أثناء التنفيذ (غياب دور رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة الإنتقالية (حكومة الوفاق الوطني) أدى لنتيجة عكسية وسلبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل في 2013).
- لا بد من رسم خارطة طريق كاملة لعملية الحوار الوطني، بما في ذلك أجندة سهلة التنفيذ وجدول زمني لتنفيذ المخرجات والتي تتطلب إتفاقات مسبقة بخصوص الموضوعات الرئيسية (والإطار التنفيذي المحدد) كما يجب التركيز على القرارات المهمة فقط ليتسنى العمل عليها داخل مجموعات مصغرة لاحقاً.
- دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في أي حوار وطني يجب أن تكون بناءً على القاعدة الشعبية التي تمتع بها هذه المنظمات وليس على اعتبارات سياسية وشخصية وطبقية، وذلك لكي نضمن التعاون المشترك بين هذه المنظمات وقواعدها الشعبية، وبالتالي تُعكس المتطلبات الشعبية عند الحوار.

النتائج الرئيسية على حسب الموضوعات الأساسية

إستعراض عام للموضوعات الأساسية

1. الشمولية والشرعية
2. الجدوى: البيئة المواتية والشروط المسبقة
3. الكفاءة: التصميم، الإدارة والقيادة
4. الفاعلية: النطاق والنتائج
5. الإعلام و المعلومات والتوعية العامة
6. دور الأطراف الدولية

▼ نقاط القوة لمؤتمر الحوار الوطني

▲ نقاط الضعف لمؤتمر الحوار الوطني

◆ نقاط جدالية بين منظمات المجتمع المدني

○ نقاط اختلاف مع الدراسات الدولية السابقة

1- الشمولية & الشرعية

▲ إدماج الفئات الاجتماعية (النساء والشباب والمجتمع المدني)، الذين تم حرمانهم من أن يكون لهم صوت في الحياة العامة و لفترة طويلة (58% يمثل رأي كامل منظمات المجتمع المدني المختارة & 52% يمثل رأي منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار).

▼ غياب الشفافية في إجراءات الإختيار الخاصة بأعضاء مؤتمر الحوار الوطني، وبالتالي أتاحت الفرصة لظهور أهواء تحيزية وحزبية تقليدية (الجميع: 34%)، منظمات المجتمع المدني الوسيطة لمؤتمر الحوار الوطني (55%).

◆ تشكك منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار في شرعية أعضاء الحوار من الجماعات السياسية و المجتمعية المختلفة، ويستهنون غياب الشروط المسبقة مثل المشاورات مع الأوساط العامة والمحلية على نطاق أوسع قبل إختيار أعضاء مؤتمر الحوار الوطني. [منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار: 28%، منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار: 0%].

2- الجدوى: البيئة المواتية والشروط المسبقة

▲ مجرد جلوس الفصائل السياسية المتصارعة معاً على طاولة واحدة لمناقشة التحديات التي تواجه البلاد بما فيها المسائل الخلافية، هو نجاح بحد ذاته.

▼ الفشل في تحييد الجماعات المسلحة قبل بداية المؤتمر (التهديد بالعنف تسبب في خلخلة ميزان القوى في مؤتمر الحوار الوطني الشامل).

▼ عدم استغلال بناء الثقة بين المجموعات المتفاوضة قبل إنطلاق مؤتمر الحوار الوطني، والفشل في خلق التزام بين الوفود المشاركة. بعض هذه الوفود لم ينخرط بشكل جدي ولكنها أشرت فقط من أجل عرقلة الجهود أو الحصول على أموال (مخصصات ضخمة). (يمثل رأي كامل منظمات المجتمع المدني المختارة 58%، يمثل رأي منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار: 72%).

◆ العديد من الدراسات الدولية السابقة تؤكد بحتمية فشل مؤتمر الحوار الوطني (تبديد للموارد)، معللين ذلك بما عانته الدولة اليمنية في ذلك الوقت من إرهابات، الوضع الأمني المتأزم والإقتصاد المنهار. ولكن لا توجد مثل هذه الأفكار الإنهزامية داخل أوساط منظمات المجتمع المدني معتقدين بأن الحوار الوطني كان ولا يزال الطريق الأوحده للخروج من هذه الحالة ويستحق السعي للوصول إليه.

3- الكفاءة: التصميم، الإدارة والقيادة

- ▲ هناك تحضير جيد لمؤتمر الحوار الوطني (يمثل رأي كامل منظمات المجتمع المدني المختارة 50% & يمثل رأي منظمات المجتمع المدني الوسيطة لمؤتمر الحوار الوطني: 73%).
- ◆ منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار ترى عدم فاعلية التخطيط للحوار أكثر من منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار (يمثل رأي منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار: 61% ▼، يمثل رأي منظمات المجتمع المدني الوسيطة لمؤتمر الحوار الوطني: 9% ▼، يمثل رأي منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار 64% ▼).
- ▼ غياب القيادة الديمقراطية لمؤتمر الحوار الوطني + لجنة فنية غير مؤهلة وقادة لجان مجموعات العمل غير مؤهلين (يمثل رأي كامل منظمات المجتمع المدني المختارة 48%).
- Ⓞ ترى معظم الدراسات الدولية على أن الحوار الوطني الشامل في اليمن عانى من غياب الإجراءات الإرشادية وعدم وجود جدول زمني واقعي، بينما منظمات المجتمع المدني في اليمن تعارض هذه الإستنتاجات.

4- الفاعلية: النطاق والنتائج

- ▼ غياب الإختيار الجيد للأجندة، والإجراءات الغير موائمة لطبيعة القضايا (يمثل رأي كامل منظمات المجتمع المدني المختارة 38% & يمثل رأي منظمات المجتمع المدني الوسيطة لمؤتمر الحوار الوطني: 9%).
- ▲ توصل مؤتمر الحوار الوطني لإجماع بخصوص معظم القضايا، حيث اصبحت مقررات المؤتمر نقطة بداية لإتفاقات السلام المستقبلية.
- ◆ منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار أكثر تشكيكاً من المنظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار فيما يتعلق بالقدرة في تحقيق وتنفيذ مخرجات الحوار.
- ▼ لا توجد آليات لتنفيذ المخرجات على أرض الواقع (عدم وجود ضمانات من قبل جميع الجهات المتصارعة أو من قبل الداعمين الإقليميين) (يمثل رأي كامل منظمات المجتمع المدني المختارة 46%).

5- الإعلام و المعلومات و التوعية العامة

◆ على الرغم من وجود إستقطاب سلبي و قوي عبر وسائل الإعلام أثناء تغطية جلسات مؤتمر الحوار الوطني (28% ▼ مقابل 32% ▼) , سيطر إنطباع إيجابي لدى منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار حول دور وسائل الإعلام المساعد والإيجابي، بينما إتجهت منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار إلى توجيه اللوم لوسائل الإعلام، وذلك لتحيزها أو لعدم تقديمها المعلومات الصحيحة والصادقة للرأي العام.

Ⓣ كثير من الدراسات الدولية ركزت على أهمية "التعليم العام" خلال فترة التخطيط والتنفيذ لعملية الحوار الوطني في أي دولة من دول الصراع، وهذا الأمر لم يلقى أهتمام من قبل منظمات المجتمع المدني في اليمن.

6- دور الأطراف الدولية

▲ تمتع مؤتمر الحوار الوطني الشامل بدعم واسع من قبل المجتمع الدولي، وذلك على الصعيدين المادي والسياسي.

▼ عدم وضوح دور المفاوضات أو الوسيط الدولي أو مبعوث الأمم المتحدة وتحيزه الجزئي لبعض أطراف الصراع.

◆ منظمات المجتمع المدني خارج نطاق مؤتمر الحوار وجهت الكثير من النقد للدور الذي لعبته و تلعبه الأمم المتحدة، وخاصةً المبعوث الخاص بالأمم المتحدة أكثر من النقد الموجه من قبل منظمات المجتمع المدني داخل نطاق مؤتمر الحوار.

Ⓣ تشير كثير من الدراسات الدولية إلى الدور السلبي للمبادرة الخليجية كونها لم تخلق الضغط اللازم أو التأثير على مراكز القوى التقليدية بل وفرت لهم بيئة مواتية لإعادة ترتيب مصادر القوة والتأثير على الحياة العامة، الشيء الذي أدى إلى تدمير البلاد. وتختلف منظمات المجتمع المدني في اليمن مع وجهة النظر هذه وتحمل الأخطاء على تدخل بعض القوى الإقليمية مثل إيران والمملكة العربية السعودية عوضاً عن ذلك.

دلالات عامة بشأن تصميم حوار وطني فاعل ومستقبلي

مدعومه بمقارنة التجارب اليمنية للحوار الوطني (2013-1962) مع أفغانستان (2002)، العراق (2008) وتونس (2013)

■ **شروط مسبقة :** يجب تثمين الجانب التعبيري الخاص بانضمام المرأة والشباب للساحة السياسية (أفغانستان واليمن), ومع ذلك يجب السماح للقوى التقليدية لبعض الوقت للتأقلم مع الأطراف الجديدة في اللعبة السياسية. أحياناً "الإنطلاق البطيء" يمكن أن يوفر بعض المساحات الكافية لبناء مستويات أساسية من بناء الثقة بين الفصائل السياسية التقليدية والجديدة. مرحلة بناء الثقة قبل الدخول في المفاوضات الرسمية كانت تجربة ناجحة في تونس، على الرغم من أن اندماج المرأة في الساحة والحياة السياسية يتمتع بقبول معقول في هذا المجال على مر التاريخ. ليس من الواضح إذا كانت مرحلة بناء الثقة يجب أن تكون مرحلة منفصلة أو جزء من مرحلة المصالحة، حيث شددت الدراسات والتقارير الدولية في نظرية الحوار الوطني على أن بناء الثقة عامل أساسي من عوامل نجاح عملية الحوار برمته. عملية المصالحة كانت جزءاً لا يتجزأ من الحوار العراقي وأن كان في شكل معيب جداً.

■ **شروط مسبقة:** لا بد من الدعم الإقتصادي جنباً إلى جنب مع الضغوط السياسية من أجل الولوج في حوارات وطنية بين الأطراف المتصارعة. مثل هذه التوجهات الإستراتيجية تمثل سياسة "الجزرة والعصا", والتي تم تطبيقها بنجاح في أفغانستان والعراق، حيث تم الربط (على نحو كبير) بين الرغبة في الدخول في حوار وتقديم الدعم و الاستثمارات الإقتصادية. أما بخصوص اليمن عملية إعادة بناء الإقتصاد أو حتى الدعم الأقتصادي لم تتمتع بنفس الزخم أو الدعم السياسي أثناء فترة الحوار الوطني. بل أن الملف الإقتصادي كان مُجمد و مهمل من قبل الداعمين والمانحين الدوليين. تحسين الفرص الإقتصادية وتحسين الوضع الإقتصادي لعامة الناس (في التوقيت المناسب) قد يعزز من "فرص بناء السلام" بين الأطراف المتصارعة و المشاركة في الحوار بفاعلية.

■ **الشمولية والشرعية:** الحذر من مخاطر الولاءات السياسية والاجتماعية لدى الفئات المهمشة في المجتمع والتي تم إدخالها في عملية الحوار التنافسي في إطار نظام الكوتا أو الحصة المحددة سلفاً. حيث أظهرت التجربة اليمنية أن بعض النساء اللاتي شغلنا مقاعد في مؤتمر الحوار الوطني 2013 ضمن ما يسمى الكوتا, لم يمثلنا أصوات المرأة اليمنية (على الأقل ليس في المقام الأول)، ولكن عوضاً عن ذلك تم توجيه المشاركات من النساء عن طريق العشائر القبلية و الانتماء السياسي والطبقي. ومن أجل تفادي مثل هذه الهفوات الجوهرية ومحاولة اختيار نساء من العمق المجتمعي بعيداً عن الإستقطاب الطوعي أو القسري بواسطة النخبة السياسية والاجتماعية, لا بد من وجود دمج للمعرفة " المحلية و العميقة" بالمجتمع المحلي (الأسر القبلية والطبقات المجتمعية).

■ **الشمولية والشرعية:** لا بد من التفكير ملياً في الدلالات بعيدة المدى الخاصة بإستبعاد ممثلين من قبل الجهات الفاعلة التي لديها صفات إرهابية (سواء واقعي أو محسوس). ويعتبر إقصاء طالبان من الحوار الوطني الأفغاني على نطاق واسع خطأ إستراتيجياً، حيث عادت حركة طالبان للمشهد الأفغاني بقوة اليوم وكذلك حزب البعث في العراق. ويظل من غير الواضح للحكم بأن الحوار اليمني الشامل قادر على رسم خط فاصل فاعل بين الفصائل المؤهلة (الحوثي) والغير مؤهلة (القاعدة). ويبدو أن العمق الشعبي لدى هذه الفصائل في المستويات المحلية هو من يحدد مشاركتها أو تضمينها في عملية الحوار أكثر من الاعتبارات الدولية: كونهم يمثلون تهديد على السلم العالمي. وفي الواقع، فإنه يتوجب تفحص المشاركين من المجتمع المدني و التركيز على من يمتلك قاعدة شعبية عريضة لضمان حماية الشرعية.

■ الشمولية والشرعية. لابد من النظر إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به الفاعلين الإقتصاديين في الحوار: حيث تضمنت "المجموعة الرباعية" التونسية ممثلي من قطاع الأعمال والعمال، وهو الأمر الذي يعتبر واحداً من العوامل التي أدت إلى النجاح في الحوار التونسي. في الحوارات الأخرى تحت الدراسة والتحليل في هذا المشروع البحثي، أدرجت وشاركت بعض المجموعات على أساس الإعتبارات الاقتصادية، ومع ذلك، و حتى الآن لم تثبت فاعلية تطبيق هذا الإفتراض في بلدان يفتقر الفاعلين الإقتصاديين فيها، أو حتى المجتمع المدني بصفة عامة، إلى نفس المستوى من التنظيم كما هو عليه الحال في الحالة التونسية.

■ الفاعلية: أي دولة تعاني من الصراعات ربما تكون في حاجة إلى سلسلة من الحوارات (في حال المعارضة للنزاع المسلح بشكل متقطع) حتي يتم تجنب تسوية النزاعات من خلال العنف الشامل. تاريخ عمليات الحوار في اليمن مليء بمثل هذه الأمثلة (سلسلة من الحوارات خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً- 1962-2013). والانتكاسة في عدم تطبيق مخرجات الحوار أو أن الحوار أنتهى بحرب أهلية، لا يعني تلقائياً بأن الجهات الفاعلة المحلية تنظر إلى الحوار باعتباره فشلاً ذريعاً، ما دام الحوار أفرز بعض النتائج و المخرجات التي يمكن التقاطها و البناء عليها في الجولة القادمة من الحوار.